الباب الثامن والعشرون

فيما جاء فى أوله ياء ، وهو أربعة أمثال

أَيْقَظُ من ذئب . أَيْبَسُ من صَخْر . أَيْأَسُ من غَرِيق . أَيْسَرُ من لقْمان .

التفسير

٧١٩ – أما قولهم : أَيْسَرُ من لُقْمان ؛ فهو لقمان بن عَاد ، وذكر المفضَّل أنه كان من العمالقة ، فكان أضربَ الناسِ بالقِدَاح ، فضَربوا به المثلَ فى ذلك ، وكان له أَيْسَارٌ يَضربون بالقِدَاح معه[1] وهم ثمانية :بَيْض ، وحُمَمَة ، وطُفَيْل ، وذُفَافَة ، ومالك ، وقُرْعة ، وثُمَيْل ، وعَمَّار ، فضَربت العرب بهؤلاء الأَيسار المثلَ ، كما ضربوه بلقمان ، فيقولون للأَيسار إذا شَرُفُوا : «هم كأَيْسَارِ لُقْمَان» ، وقال طرفةُ فى ذلك :

وهم أَيسارُ لُقْمـانٍ إذا أَغْلَت الشَّتْوَةُ أَبْدَاءَ الجُزُرْ[2]

وواحد الأَيسار يَسَرٌ ، وواحد الأَبْدَاء بَدْء ، وهو العُضْو .

• • •

٧١٩ – العسكرى ٤٣٦/٢ ، الميدانى ٤٢٧/٢ ، الزمخشرى ٤٤٩/١ .

(١) الأيسار : جمع يسر وياسر ، وهو اللاعب بالقداح .

(٢) ديوانه ٨٥ ، والمعانى الكبير ١١٥٢ ، واللسان (بدأ ، يسر) .

تمت الأَبوابُ الثمانية والعشرون المنسَّقة على وَلاء حروف المعجَم ، بما أمكن من الاستقصاء فى استيفاء أمثال كل باب ، إلا ما طرحتُه خلالَها من ذكر الأَمثال التى تجىء بالصِّلات ، فلم أجئْ بها لكثرتها ، ولا اطَّرَد القياسُ بذلك فى كل مثل منها ، وهذه الصلات : أَشَدُّ ، وأَخفُّ ، وأَكثرُ ، وأَقَلُّ ، وأَقصرُ ، وأَطولُ ، كقولك : أَشدُّ إقدامًا من الأَسد ، وأَشدُّ نومًا من الفَهْد ، وأَشدُّ اختطافًا من حِدَأَة ، وأَشدُّ عداوةً من عَقْرب ، وأَطولُ ذَماءً من الضب ، وأَقصرُ ذَماءً من الجُرَذ[١] ، وأَكْثَفُ ظِلًّا من حَجَر ، وأَقلُّ خَيْرًا من عَوْسَجة ، وأَخْشَنُ مَسًّا من شَوْك القَتاد ، وأَطْيَبُ نَشْرًا من رَوْضة ، وأَطيبُ عَرْفاً من مِسْك ، وأَشدُّ بياضًا من اللَّبَن . وكذلك ما أَجازه بعضُ النحويين طرحتُ ذكره ، نحو : أَبْيَضُ من الثلج ، وأَسْوَدُ من السَّبَج[٢] ، وأَحْمَرُ من العَنْدَم ، وأَخْضَرُ من السِّلْق . وقد تركتُ أَيضا خلالها ذكر لفظةٍ أحصاها محمدُ بن حبيب فى الأَمثال ، هى داخلة فى باب المحال ، زعم أَن العرب قالت فى أمثالها : « أَكْبَرُ من عَجوزِ بَنِى إسرائيل »[٣] وفسره تفسيرًا أَمحلَ من لَفْظَه ، فزعم أَن هذه العجوز هى سارَح بنت أَشير بن يعقوب[٤] ، وأَنها لما بلغت سبعين سنة عادت شابَّةً بِكْرا ، [٥] ثم كلما بَلغت سبعين سنة صارت شابَّةً بِكْرًا[٥] ، فما زالت ترتفع فى العُمُر حتى بلغت مائتين وعشرين سنة[٦] فهذا مثل لم يتكلم به عربىٌّ ، لأَنه إسرائيلى .

* * *

(١) فى الأصل « الجراد » .

(٢) م « السبخ » وهو تحريف والسبج بفتحتين : خرز أسود .

(٣) المثل فى الميدانى ٢/١٦٨ ، والزمخشرى ١/ ٢٨٨ .

(٤) فى الأصول « شارخ بنت أشرى » وما أثبته من العهد القديم ، سفر التكوين ، الإصحاح ٤٦ ، آية ١٧ .

(٥ — ٥) ساقط من الأصل ، وأثبته من سائر النسخ .

(٦) فى الميدانى « مائتين وعشر سنين » .

(١)وكنتُ حين بدأتُ هذا الكتاب ذكرتُ فى صدره فَصْلًا من النَّحو يُدخل عامةَ هذه الأَمثال تحت قياسه ، صَيَّرتُه جُنَّةً بينى وبين من يتلقَّى كلامَ العرب بالتعنُّت ، ويكون سِلاحَه على ذلك النَّحْوُ ، والآن حيث انتهيت فى أبواب هذه الأَمثال إلى آخرها أَتبعتُها فصلا يشتمل على معانى هذه الأَمثال ، أَصبتُه فى بعض كتب الفقهاء ، فكتبتُه كما رأيته.

زعم هذا الفقيهُ أَن معارِضًا عارض أَبا حنيفةَ فى مسأَلة أَصاب فيها ، فقال : زعم أَبو حنيفة أَن رجلًا لو قال لرجل عفيفٍ مسلمٍ مُحْصَن : أَنتَ أَزْنَى الناسِ ، أَو أَنتَ أَزْنَى الزُّنَاة ، لم يَجِبْ عليه الحَدُّ ، قال هذا المعارِض : فأَبطل أَبو حنيفة حَقًّا أَوجبه اللهُ فى كتَابه ، وأَباح بفتواه أَعراضَ المسلمين ، فقال هذا الفقيهُ المنتصِرُ لأَبى حنيفة : إن الحدَّ لا تجب إقامتُه إلا بِقَذْفٍ مُصَرَّح ، أَو نَفْيٍ عن نَسَبٍ ثابت ، وقولُ القائل : « فلان أَزْنَى الناسِ » ليس بنَفْيٍ ولا تَصْريحٍ بقَذْف ، ويَحتمل ما يحتمله مثلُه من الكلام ، ولا يجوز إيجابُ الحد إلا بيقين لا شُبْهَةَ فيه ، وإفصاحٍ لا تأْويلَ له ، فأَمَّا قول القائل : « كذا أَفْعَلُ من كذا » فإنه ينصرف على معان كثيرة من طريق اللغة ، منها إثباتُ المعنى للشيئين معًا ، كقولهم : « فلان أَفْضَلُ من فلان » فإنهم يريدون به إيجابَ الفَضْل لهما معًا ، وتفضيلَ أَحدِهما على الآخر ، ومنها نَفْىُ المعنى عن الشيئين معًا ، كقولهم : « الشيطانُ خَيْرٌ من زيد » فإنَّم لا يُريدون به إثباتَ الخيرِ للشَّياطين ، ولكنَّهم يُريدون نَفْىَ الخيرِ عن زيد وكذلك قولهم : « البهيمةُ أَعْلَمُ من عمرو ، والجَبَلُ أَخَفُّ من بِشْر » لا يريدون إثباتَ العلم للبهيمة ، ولا إثباتَا لخِفَّة للجبل ، ولكن يريدون بذلك نفيهَما عن عَمْرو وبِشْر ، وفى القرآن (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّع)(٢)

(١) هذا الفصل ساقط من سائر النسخ .

(٢) سورة الدخان ٣٧ .

لم يُرد بذلك إثباتَ الخير لأحد منهم ، ولكن أراد به نفيَه عن جميعهم ، وكذلك (أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ من أُولَئِكُمْ)[١] .

ومنها إثباتُ المعنى لأحدهما ونفيُ جميعِه عن الآخر ، كقولهم : « الإيمانُ خير من الكُفْر ، والطاعةُ خير من المعصية » ليس يريدون به التَّخَايُرَ بين الإيمان والكفر ، ولا تفضيلَ أحدهما على الآخر ، ولكن يريدون بذلك إثباتَ الخير للإيمان والطاعةِ فقط ، دون الكفر والمعصية ، وفى القرآن (وأَعْتَدْنَا لمن كَذَّبَ بالسَّاعَةِ سَعِيرًا)[٢] ثم قال : (أَذَلِكَ خيرٌ أم جَنَّةُ الخُلْدِ)[٣] فمعلوم أن الخير كلَّه فى الخُلْد ، وأن ليس فى السَّعير شىءٌ من الخير ، فقال حسان :

أَتَهْجُــوهُ ولَسْتَ له بكُفْءٍ فَشَرُّ كما لخيركما الفِدَاءُ[٤]

أراد بشرٍّ كما ابنَ الزِّبَعْرى ، وبخيركما رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فجَعل خيرَ الأخيار خيرًا من شَرِّالأشرار . وأما قوله عز وجل : (لَتَجِدَنَّ أَشدَّ الناسِ عَدَاوَةً للذين آمنوا اليَهُودَ)[٥] الآية ، فمُفَارِقٌ فى المعنى لما وصفنا فى هذا الباب ، لأنه جَعل أحد الفريقين أشدَّ الناس عداوةً للمؤمنين ، فأحدُهما أقرب الناس مودةً للمؤمنين قَرِيبِى المودَّة ، ولا الفريقُ الذين هم أقربُ الناس مودةً شدِيدِى العداوة ، وقوله عز وجل : (أَفَمَنْ يَهْدِى إلى الحقِّ أَحَقُّ أن يُتَّبَع)[٦] الآية ، وقوله : (أَذلِكَ خَيْرٌ أم جَنَّةُ الخُلْدِ) أشبهُ منه بقوله : (لَتَجِدنَّ أَشدَّ الناسِ عَدَاوةً) الآية .

---

(١) سورة القمر ٤٣ .
(٢) سورة الفرقان ١١ .
(٣) سورة الفرقان ١٥ .
(٤) ديوانه ١٦ ، والسمط ٣٥٣ .
(٥) سورة المائدة ٧٢ .
(٦) سورة يونس ٣٥ .

وربما قالوا : « كذا أَفْعَلُ من كذا » وهم يريدون به تفضيلَ الأول فى ذلك المعنى على الثانى ، كقولهم : « أَهْدَى من القَطا ، وأَحْذَرُ من عَقعق وأَزْهَى من غراب ، وأَرْوَغُ من ثعلب » وما أشبَه ذلك ، وربما علموا أن الثانى أفضلُ فى ذلك المعنى من الأول ، إلا أنهم يُخرجونه مُخْرَج المثل ، وعلى سَعة الكلام ، كما قالوا : « أَبْصَرُ من عُقاب ، وأَسمع من فرس ، وأَسرع من الريح ، وأَبقى من الحجَر » فمعلوم أن الحجرَ أَبْقَى من الإنسان ، وأن شيئًا لا يكون أسرعَ من الريح ، إلا أنهم يريدون بلوغَ الغاية القُصْوَى فى التشبيه ، فأَخرجوه مُخْرَجَ « أَفْعَل منه » ، وربما أرادوا بقولهم : « كذا أَفْعَلُ من كذا » ذَمَّ الأَول دون الثانى[1] ، من غير أن يكون ذلك المعنى فى المشبَّه به الشيءُ أصلا[2] ، كقولهم : « فلان أَكْفَرُ من حمار ، وأَضَلُّ من بهيمة » وهو من قول الله عز وجل : (إِنْ هُمْ إِلَّا كالأَنْعامِ بل هم أَضَلُّ سَبِيلًا)[3] فلم يُرِد بذلك إثباتَ الضلال للأنعام ، ولكن أراد به ذَمَّ الكفار. فلما جاز جميعُ ما ذكرنا فى الكلام ، ولم يكن شيءٌ منهُ مدفوعًا ، لم يكن قولُ القائل : « فلان أَزْنَى الناس » ، وما أشبه بعضَ هذه المعانى أَوْلَى من بعض ، واحتمل إلحاقَه بأكثره ، وإذا جازت فيه الوجوه المختلفة ، والمعانى المتباينة ، لم يجب إيقاعُ الحَدِّ به ، لأن الحدودَ لا تقام إلا بالأمر الواضح .

---

(١) فى الأصل « ذم الثانى دون الأول » وهو خطأ واضح .

(٢) فى الأصل « فى المشبه بالشيء » وهو خطأ واضح .

(٣) سورة الفرقان ٤٤ .